

Distr.: Limited
6 September 2019
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية
المعني بمنع الفساد
الاجتماع العاشر
فيينا، ٤-٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

مشروع التقرير

أولاً - مقدمة

- ١- قرّر مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في قراره ٢/٣، أن ينشئ فريقاً عاملاً حكومياً دولياً مفتوح العضوية مؤقتاً بغية تقديم المشورة إلى المؤتمر ومساعدته في تنفيذ الولاية المسندة إليه فيما يتعلق بمنع الفساد.
- ٢- وقرّر المؤتمر أن يضطلع الفريق العامل بالمهام التالية:
 - (أ) مساعدة المؤتمر في تطوير وتجميع المعارف في مجال منع الفساد؛
 - (ب) تيسير تبادل المعلومات والخبرات بين الدول فيما يتعلق بالتدابير والممارسات الوقائية؛
 - (ج) تيسير جمع أفضل الممارسات في مجال منع الفساد وتعميمها والترويج لها؛
 - (د) مساعدة المؤتمر على تشجيع التعاون بين جميع أصحاب المصلحة وقطاعات المجتمع بغية منع الفساد.
- ٣- وواصل المؤتمر الترحيب بالجهود التي يبذلها الفريق العامل في تيسير تبادل المعلومات بين الدول الأطراف، بما في ذلك في قراره ٦/٧. وشدد المؤتمر أيضاً في هذا القرار على أهمية الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن الفريق العامل في اجتماعيه المعقودين في فيينا من ٢٢ إلى ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٦ ومن ٢١ إلى ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٧. وطلب المؤتمر إلى الدول الأطراف أن تواصل توفير المعلومات، وطلب إلى الأمانة، رهنأ بتوافر موارد من خارج الميزانية، أن تواصل عملها باعتبارها مرصداً دولياً، وذلك بالقيام بأمور منها تحديث الموقع الشبكي المواضيعي للفريق العامل، بإدراج المعلومات ذات الصلة فيه.



- ٤- وطلب المؤتمر، في مقرره ١/٧، إلى الأمانة أن تنظّم جداول الأعمال المؤقتة للهيئات الفرعية التي أنشأها المؤتمر بحيث تتجنب تكرار المناقشات، مع مراعاة الولايات المسندة إلى تلك الهيئات.
- ٥- وقرّر المؤتمر في قراره ٥/٧، المعنون "تعزيز التدابير الوقائية لمكافحة الفساد"، أن يدرج الفريق العامل مسألة الدروس المستفادة بشأن وضع استراتيجيات مكافحة الفساد وتقييمها وأثرها (المادة ٥ من الاتفاقية) كموضوع للمناقشة خلال عام ٢٠١٩. ومن ثم، سيكون الموضوع المطروح للمناقشة في الاجتماع العاشر للفريق العامل، المقرر عقده في فترة ما بين الدورات في فيينا من ٤ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، كما يلي:
- (أ) الدروس المستفادة بشأن وضع استراتيجيات مكافحة الفساد وتقييمها وأثرها (المادة ٥ من الاتفاقية).

ثانياً - تنظيم الاجتماع

ألف - افتتاح الاجتماع

- ٦- عقد الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد اجتماعه العاشر في فيينا من ٤ إلى ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. وشمل الاجتماع جلسيتين مشتركتين مع فريق استعراض التنفيذ، عقدتا في ٤ أيلول/سبتمبر.
- ٧- وترأست الاجتماع ماريا كونسويلو بورس أرغيتا (غواتيمالا)، الرئيسة المعيّنة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في دورته السابعة.
- ٨- وأشارت الرئيسة، عند افتتاح الاجتماع، إلى القرار ٢/٣ الذي أنشأ المؤتمر بموجبه الفريق العامل وحدد مهامه، ومن ضمنها مساعدة المؤتمر في تطوير وتجميع المعارف في مجال منع الفساد وتيسير تبادل المعلومات والخبرات. كما أشارت إلى القرار ٥/٧ المعنون "تعزيز التدابير الوقائية لمكافحة الفساد"، الذي قرر فيه المؤتمر أن يكون موضوع المناقشة لاجتماع الفريق العامل المعقود في عام ٢٠١٩ هو الدروس المستفادة بشأن وضع استراتيجيات مكافحة الفساد وتقييمها وأثرها (المادة ٥ من الاتفاقية). وشددت لاحقاً على أن المؤتمر أقر، في القرار نفسه، بالتوصية الصادرة عن الفريق العامل بترك حيز في إطار جدول أعماله لإضافة مواضيع للمناقشة أو تعديلها من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من تبادل الأفكار في المناقشات التي يعقدها الفريق العامل وفريق استعراض التنفيذ، وهو ما أدى إلى التنظيم الحالي لأعمال هذا الاجتماع، بما في ذلك عقد جلسيتين مشتركتين مع فريق استعراض التنفيذ.
- ٩- وأشار مدير شعبة شؤون المعاهدات إلى أن العمل الذي اضطلع به الفريق العامل، منذ أول اجتماع له في عام ٢٠١٠، قد أدى إلى تجميع المعارف والخبرات، وأعرب عن تقديره للدول الأطراف لتعاونها في مجال تبادل المعلومات في أشكال مختلفة، مما يتيح لآخرين الاستفادة من خبراتها. وأشار أيضاً إلى أن الفصل الثاني من الاتفاقية المتعلق بالتدابير الوقائية يجري استعراضه في إطار الدورة الثانية لآلية استعراض التنفيذ، وبالتالي فإن هذه المعلومات أثبتت قيمتها البالغة في السماح للخبراء الوطنيين بتقييم تنفيذ بلدانهم للاتفاقية، والعمل كخبراء مستعرضين لأقرانهم.

وبالمثل، فإن المعلومات التي يصدرها فريق استعراض التنفيذ من خلال التقارير المواضيعية التي تعدها الأمانة تشكل، ضمن جملة أمور، أساساً متيناً لمناقشات الفريق العامل، وتساعد المؤتمر وفرادى الدول في تحديد معالم جدول أعمال منع الفساد على مختلف المستويات. وشدد على أهمية اتباع نهج شامل في مكافحة الفساد بفعالية، واسترعى انتباه الفريق العامل إلى التدابير الوقائية ومبادئ النزاهة والمساءلة والموضوعية والشفافية الواردة، ضمن جملة أمور، في الفصل الثاني من الاتفاقية. واسترعى المدير انتباه الفريق العامل أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ١٩١/٧٣، المعنون "الدورة الاستثنائية للجمعية العامة من أجل مكافحة الفساد"، الذي قررت فيه الجمعية أن تعقد في النصف الأول من عام ٢٠٢١ دورة استثنائية بشأن التحديات القائمة والتدابير الرامية إلى منع ومكافحة الفساد. وشدد على أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تتوخى الحد من الفساد والرشوة وإنشاء مؤسسات خاضعة للمساءلة وشفافة، وأنه يمكن لتدابير ومبادئ مكافحة الفساد أن تكون عاملاً مكملاً لتحقيق النتائج في جميع مجالات الخطة.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

١٠- أقر الفريق العامل جدول الأعمال التالي في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩:

١- المسائل التنظيمية:

(أ) افتتاح الاجتماع؛

(ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.

٢- تنفيذ قرار المؤتمر ٥/٧ المعنون "تعزيز التدابير الوقائية لمكافحة الفساد"، وقراره ٦/٧ المعنون "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد":

(أ) الممارسات الجيدة والمبادرات في مجال منع الفساد: الدروس المستفادة بشأن وضع استراتيجيات مكافحة الفساد وتقييمها وأثرها (المادة ٥ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد)؛

(ب) توصيات أخرى.

٣- الأولويات في المستقبل.

٤- اعتماد التقرير.

جيم- الحضور

١١- حضر اجتماع الفريق العامل ممثلو الدول التالية الأطراف في الاتفاقية: الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، إسرائيل، أفغانستان، إكوادور، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية-الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتسوانا، البوسنة والهرسك، بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات)، بيرو، تايلند، تركيا، تشيكي،

توغو، تونس، تيمور-ليشتي، الجزائر، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جيبوتي، دولة فلسطين، رومانيا، زمبابوي، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، السودان، سويسرا، سيراليون، صربيا، الصين، العراق، عمان، غابون، غانا، غواتيمالا، فرنسا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)، فنلندا، فييت نام، قطر، كازاخستان، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوت ديفوار، كولومبيا، الكويت، كينيا، لبنان، ليبيا، ليتوانيا، مالطة، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ميانمار، النرويج، النمسا، نيبال، نيجيريا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

١٢- ومثل في الاجتماع الاتحاد الأوروبي، وهو منظمة تكامل اقتصادي إقليمية طرف في الاتفاقية.

١٣- ومثلت بمراقبين الوحدات والصناديق والبرامج التالية التابعة للأمانة العامة وكذلك الوكالات المتخصصة التالية: معهد بازل للحكومة، الاتحاد الدولي للاتصالات.

١٤- ومثلت بمراقبين أيضاً المنظمات الحكومية الدولية التالية: المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات التابع لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، جامعة الدول العربية، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، المنظمة العالمية للجمارك.

١٥- ومثلت في الاجتماع منظمة فرسان مالطة المستقلة، وهي كيان لديه مكتب مراقب دائم في مقر الأمم المتحدة.